ملخص بنتائج حلقة النقاش الثانية حول

" صعوبات الاستيراد وارتفاع أسعار السلع الغذائية في ظروف الحرب"

مدينة عدن - 30 أبريل2021م

المحور الأول: صعوبات الاستيراد والدفع

1- تسببت الحرب في خلق صعوبات كبيرة في مجال الاستيراد حيث عقدت كل العمليات المرتبطة بالاستيراد وارتفاع الكلفة وطول مدة الاستيراد وشحة العملة الأجنبية وغيرها.
2- تطبيق منع استيراد بعض السلع مما أثر سلباً على حرية الاستيراد وخلف صعوبات كبيرة أمام المستوردين.
3- تخلي البنوك عن القيام بعمليات فتح الاعتمادات المستندية مما صعب على المستوردين عمليات الاستيراد وأدى لاضطرابات شديدة في تعامل المستوردين مع المصدرين وأدى إلى زعزعة الثقة مع الشركاء التجاريين.
4- استحداث إجراءات جديدة بسبب الحرب عقدت عمليات الاستيراد بشدة مثل تفتيش السفن التجارية المتجهة إلى السوق المحلية في موانئ خارجية مما أطال من فترات الاستيراد وما ترتب عليه من خسائر وتكاليف إضافية وتقليص دورة رأس المال للمستوردين وخلق اضطرابات في مجال تأمين حاجات السوق من السلع.
5- انتشار وباء كوفيد 19 وما سببه من مشاكل في مجال الاستيراد من الأسواق الخارجية.
6- تراجع سعر الصرف للعملة المحلية وأثره على أسعار السلع المستوردة حيث تتغير أسعار الصرف منذ شراء السلعة حتى وصولها إلى السوق مما يخلق كثير من الارباكات في مجال الكلفة والتسعير وارتباط ذلك بالحفاظ على رأس مال المستورد.
7- غياب دور البنك المركزي المسهل لعمليات الاستيراد وهذا أثر على دور البنوك التجارية.
8- صعوبات الاستيراد التي برزت أثناء تنفيذ المنحة السعودية والتي أثرت بشكل سلبي على عمليات الاستيراد والدفع بسبب تعقد الإجراءات وتأخيرها.
9- ارتفاع كلفة ومصاريف التخليص الجمركي وأيضا مصاريف النقل في السوق الداخلية.

10- ارتفاع تكاليف النقل والشحن والتأمين على السفن والسلع المستوردة إلى اليمن باعتبارها منطقة غير آمنة.
11- رفع الجمارك مرتين أحيانا مما يزيد من تكاليف السلع ويأثر على عمليات الاستيراد.
12- صعوبات مرتبطة بتمويل أسعار الواردات إلى الخارج وذلك بسبب صعوبات التسديد عن طريق الاعتمادات المستندية مما تسبب عمليات الحصول على وثائق المواصفات والجودة واشتراكات المصدر وتعطل أنظمة المعاملات المعتمدة دولياً في هذا الصدد.
13- مخاطر إجراء عمليات تحويل قيم الواردات عبر الجهات الرسمية حسب العرف الدولي وما يتسبب من مخاطر مختلفة مثل خسارة أو ضياع المبلغ أو إلى خسارة الشحنة أو تلفها أو عدم مطابقتها للمواصفات وتراجع الثقة بين المستورد والمصدر وغيرها.
14- طول فترة الاستيراد يتسبب بتكاليف إضافية على سبيل المثال :تكاليف تأخير السفن وتكاليف تأخير عودة الحاويات إلى البلد المصدر وما يرافق ذلك من التزامات وتكاليف.
15- ارباك مرتبط بتجميد الأموال في أرصدة التجار لدى البنوك المحلية والصرافين مما يسبب بطول فترة دوران رأس مال وتأثيره على الكلفة.
16- ارتفاع عمولة تحويل أسعار الواردات إلى الخارج والمخاطر المرتبطة بها في عكس العمل بالاعتمادات المستندية.
17- مخالفة القانون في دفع رسوم القيمة المضافة فبعد ان كانت تدفع لكبار المكلفين بعد البيع وذلك باحتساب تكاليف النقل من الميناء إلى المخازن وهامش الربح فقط حيث تدفع الآن في المنافذ على قيمة السلعة المستوردة

المحور الثاني: ارتفاع اسعار السلع الأساسية

أ /العوامل الخارجية لارتفاع اسعار السلع الأساسية:

1- زيادة التكاليف بسبب قرار تفتيش السفن التجارية والسلع في موانئ خارج الموانئ اليمنية مما تسبب بارتفاع تكاليف الشحن نتيجة لطول فتره بقاء السفن في موانئ التفتيش .
2- ارتفاع تكلفة التأمين على السفن والسلع بسبب الحرب التي حولت البلاد والبحار إلى مناطق غير آمنه.
3- ارتفاع ايجار الحاويات المخصصة لنقل السلع بسبب تأخير اعادتها إلى بلد التصدير.
4- تأخير وصول التراخيص من موانئ التفتيش إلى موانئ عدن مما يتسبب بتكاليف اضافية بسبب بقاء السفن في البحر لمدد طويلة.

5- انتشار وباء كوفيد ١٩ وما سببه من اضطرابات في الأسواق العالمية صعبت عمليات الاستيراد وتسببت بتكاليف اضافيه .
6- ارتفاع الأسعار في الأسواق العالمية من وقت إلى آخر.
7- طول مده وصول البضائع من بلد المنشأ الى السوق المحلية وما يترتب على ذلك من مصاريف اضافية.

ب /العوامل الداخلية لارتفاع أسعار السلع الأساسية :

1- الحرب ومرافقها واضطرابات سياسية وآمنيه واقتصادية سببت في ارتفاع الأسعار.
2- تداول سعر صرف العملة المحلية أمام العملات الاجنبية .
3- الجبايات والإتاوات التي يتحملها التجار ابتداءً من منافذ الوصول حتى وصول السلع إلى المستهلك والتي تضاف إلى أسعار السلع .
4- صعوبة فتح الاعتمادات المستندية واللجوء إلى القنوات غير الرسمية في تسديد قيم الواردات وما يرافق ذلك من تكاليف إضافية و مخاطر مالية عده مما يؤدي إلى ارتفاع أسعار السلع.
5- ركود أرصدة المستوردين لدى البنوك والصرافين وصعوبة تحويلها بسرعة لسداد قيمة السلع المستوردة مما يقلل دورة رأس المال وارتفاع الكلفة.
6- ارتفاع كلفة مصاريف التخليص الجمركي في المنافذ وما تسببه من ارتفاع في الأسعار.
7- ارتفاع أسعار المشتقات النفطية وتأثيرها الكبير على نقل السلع من الموانئ إلى السوق وما يولده ذلك من ارتفاع في أسعار السلع الأساسية.
8- ضعف اجهزه الرقابة على الأسعار المكلفة قانوناً بذلك .
9- مخاطر تحصيل أسعار السلع في السوق بسبب البيع الآجل وآثاره على الأسعار وتقليص هامش المنافسة بين المستوردين .
10- ارتفاع رسوم الدمريج في الموانئ.
11- ارتفاع التكاليف بسبب سوء تقدير القيمة المضافة في المنافذ الجمركية .
12- التكاليف الناتجة عن دفع الرسوم الجمركية في المنافذ وفي الداخل بالمخالفة للقانون.

ج /اختلاف عوامل تتسبب في اختلاف اسعار السلع الأساسية في السوق الداخلية :

1 -غياب وجود سلطه واحده في مجال الرقابة على الأسعار.
2 -اختلاف أسعار صرف العملة بين عدن والمكلا وصنعاء.

3 -ارتفاع الأسعار بسبب الجبايات والإتاوات وطول مسافة النقل واختلاف والرسوم والضرائب بين عدن وصنعاء.

4 -الحرب وما سببته من انقسامات وصعوبات لا تساعد التجار على توحيد أسعار السوق مما يتسبب بتكاليف اضافية.

المحور الثالث: تنظيم العلاقة الغرفة التجارية ووزارة الصناعة والتجارة ووزارة المالية والبنك المركزي

1. تنشيط العمل بالقوانين المنظمة للعلاقة بين الاطراف المرتبطة بالاستيراد والدفع واي لوائح أخرى تساعد على تذليل الصعاب والحل المريح لحلها للمشاكل مما يسهم في تذليل الصعاب أمام الاستيراد.
2. تنسيق العمل بين الاطراف المشار إليها يساعد على خلق مجالات للعمل المشترك ويساعد على تسهيل اجراءات الاستيراد والدفع.
3. غياب وجود مراكز للمعلومات في الجهات المعنية لا يوفر امكانيات تساعد على الوصول إلى المعلومات كسلعة ضرورية في اتخاذ القرارات الهامة في مجال الاستيراد والتصدير والعمليات المرافقة لهما.
4. يساعد تحويل العمل اليدوي إلى آلي على سرعة الاجراءات في المنافذ الجمركية ويسهل الحصول على المعاملات بأقل قدر ممكن من الجهد والتكاليف والوقت وغياب ذلك يعقد العمليات كلها.
5. تنشيط دور الغرف التجارية ومنحها دورها في لنشاط التجاري واعتبارها جزء أساسي وشريك فعال للعمل مع الأجهزة الحكومية يساعد على خلق بيئة ملائمه في مجال الاستيراد والتصدير وتامين حاجات الاقتصاد والسكان.
6. ان تشكيل لجان مشتركه تجمع الاطراف المناط بها للاستيراد يساعد على حلول سريعة للمشكلات الطارئة ووضع حلول جماعيه تخدم التجار بدلا عن الحل الجزئي لكل مستورد على حده.
7. تعتقدان وجود لجان متابعة دائمة في الغرف التجارية تنشط وتوثق العلاقة مع الجهات الرسمية الامر الذي سيخدم التجار ويساهم في تذليل الصعاب في مجال الاستيراد وغيرها من المجالات.
8. لعل اختيار ممثلين دائمين لاتحاد الغرفة التجارية لدى الجهات الرسمية المناظرة البة ممكنة ومسهلة للتنسيق في مجالات العمل المشترك .

9. ان عقد الاجتماعات الدورية والطارئة بين اتحاد الغرف التجارية والجهات الرسمية وسيلة متاحة من وسائل حل المشكلات وتذليل الصعاب في مجال الاستيراد ومجالات العمل المشتركة الاخرى.

المحور الرابع: الحلول المقترحة

1- قيام الدولة بمهامها ممثلة في البنك المركزي بتوجيه كل الموارد من العملة الأجنبية وتسخير جزء منها لصالح فتح الاعتمادات المستندية لصالح البنوك التجارية.

2- القيام بكل الوسائل الممكنة لزيادة صادرات النفط والغاز وإعادة فتح كل القنوات لزيادة الصادرات الأخرى وتوريد عوائد الصادرات إلى البنك المركزي اليمني لتكوين رصيد ملائم لضمان فتح الاعتمادات وتلبية طلبات المستوردين.

3- الحد من المضاربة في سوق الصرف الأجنبي والقيام بعمليات الصرف في إطار السوق المحلي وإعادة فتح حسابات الصرافين لدى البنوك التجارية والسحب التدريجي للعملة من السوق وإتاحة استخدامها في عمليات الاستيراد عن طريق الاعتمادات المستندية.

4- البحث عن قنوات وبنوك وسيطة أو مراسلة لإجراء التحويلات المالية لصالح التجار وتجنب ذلك عبر البنوك اللبنانية.

5- التنسيق الفعال بين البنوك التجارية والبنك المركزي مجال حوكمة الجهاز المصرفي في اليمن عن طريق استعادة الثقة بالبنوك الخارجية والتجار والمودعين مما يساعد على تغذية الأرصدة في البنوك المراسلة الأمر الذي يساعد على تسهيل الاستيراد ويخلق الثقة بالمصدرين إلى السوق المحلية.

6- نطالب الحكومة والتحالف بضرورة إلغاء الحظر على السلع المحظورة لأهميتها للسكان مثل الألواح الشمسية وتوابعها.

7- نطالب الحكومة بتسهيل إجراءات استيراد الألواح الشمسية وتجهيزاتها وإلغاء الرسوم الجمركية عليها لأهميتها للسكان في ظل مشاكل الكهرباء.

8- نطالب الحكومة والتحالف بفتح المنافذ البحرية والبرية وتسهيل انسياب السلع والمنتجات سوا في مجال الصادرات أو الواردات لأهمية ذلك في تكوين رصيد ملائم من العملات الصعبة لدى البنك المركزي خاصة مع إعلان التحالف وقف الحرب من طرف واحد ومراعاة لتنشيط الاقتصاد وتوفير الحد الأدنى من الأمن الغذائي للسكان.

9- بقاء سعر الصرف الجمركي الحالي وتسهيل إجراءات التخليص الجمركي والعمل على تسريع الإجراءات الجمركية في كل المنافذ.

10- المطالبة بوقف الحرب وإلغاء كل الإجراءات الاستثنائية التي تحد من حرية التجارة للبلد في مجالي الصادرات والواردات لأهمية ذلك في مجالات التنمية والحد من البطالة وتلبية حاجات السكان وتخفيض التكاليف وخلق بيئة تنافسية أسوة بالدول المجاورة.

11- إعادة تنمية علاقات البلد التجارية وخاصة مع الشركاء الرئيسين وإيجاد قنوات ممكنة لتسهيل الاستيراد والتصدير وعملياتهما.

12- إعادة تفعيل العلاقة بين الغرف التجارية ووزارة الصناعة والتجارة والسلطات المحلية لتأمين حاجات السكان من السلع الأساسية وإعطائها الأولية في مجال الاستيراد وتوفير العملة لذلك الغرض.

13- نطالب الدولة بخلق بيئة تنافسية في مجال الاستيراد لتنمية وتطوير اقتصاد السوق وخلق أجور تنافسية مشجعة على تأمين حاجات السوق من السلع بأسعار تنافسية مناسبة.

14- تفعيل دور الجهاز المركزي للإحصاء في مجال توفير المعلومات الضرورية للاقتصاد والمستوردين وتنشيط أعمال البحوث والإحصاء في وزارة المالية والتجارة والبنك المركزي وربطها بالأطراف المشاركة في عمليات الاستيراد والتصدير لتساعد في اتخاذ القرارات اعتمادا على معلومات موثوقة.

15- تفعيل القوانين الخاصة بالنشاط التجاري مثل قانون التجارة الداخلية وقانون تشجيع المنافسة ومنع الاحتكار والغش التجاري وقانون الاغذية وتنظيم تداولها وقانون المواصفات والمقاييس وضبط الجودة.

16- نطالب الحكومة والتحالف بإعلان المناطق المحررة مناطق آمنة لتخفيض تكاليف الشحن والتأمين على السلع المستوردة.

17- نطالب البنك المركزي ووزارة المالية ووزارة الصناعة والتجارة والغرف التجارية ونقابة الصرافين بالتنسيق لتطوير آلية لتسهيل عمليات الاستيراد والتصدير وعمليات الدفع.

18- استحداث منصة الكترونية للربط المعلوماتي بين البنك المركزي ووزارة المالية ووزارة الصناعة والتجارة ومصلحة الجمارك ومصلحة الضرائب والغرف التجارية والبنوك التجارية مع تخصيص نوافذ الكترونية للمعلومات للجهات المذكورة لتسهيل اجراءات الاستيراد وخاصة فتح الاعتماد المستندي أليا، مما يسهم بشكل فعال في توفير الوقت وخفض التكاليف.

19- نوصي بتشكيل مجلس تنسيق بين الجهات الرسمية المرتبطة بالاستيراد والغرف التجارية لإيجاد حلول سريعة للمشاكل المرتبطة بالاستيراد والتحويل لضمان الأمن الغذائي وتوفير حاجات السكان والاقتصاد في ظروف الحرب.

رابطة الاقتصاديين

فريق الاشراف وصياغة النتائج:

1- ا. د/محمد عمر باناجه، بروفيسور الاقتصاد النقدي، عميد كلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة عدن.
2- د /حسين الملعسي، استاذ الاستثمار الاجنبي المشارك رئيس قسم الاقتصاد الدولي، جامعة عدن.
3- د/ليبيا عبود باحويرث، الاستاذ المشارك في الاقتصاد وإدارة الموارد، ونائب العميد للشؤون الأكاديمية والدراسات العليا بكلية العلوم الإدارية جامعة حضرموت.
4- د/حاتم باسردة رئيس قسم اقتصاد الاعمال - كلية الاقتصاد والعلوم السياسية
5- ا. صالح الجفري خبير اقتصادي، ومدير عام الموارد في وزارة الحكم المحلي سابقاً.
6- د .سامي محمد قاسم نعمان، استاذ مساعد بقسم العلوم السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية.
7- د .بثينه عبدالله اسماعيل العراشه السقاف، متخصص في العلاقات الدولية، والاستاذ المساعد في قسم الاقتصاد الدولي، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية جامعة عدن.